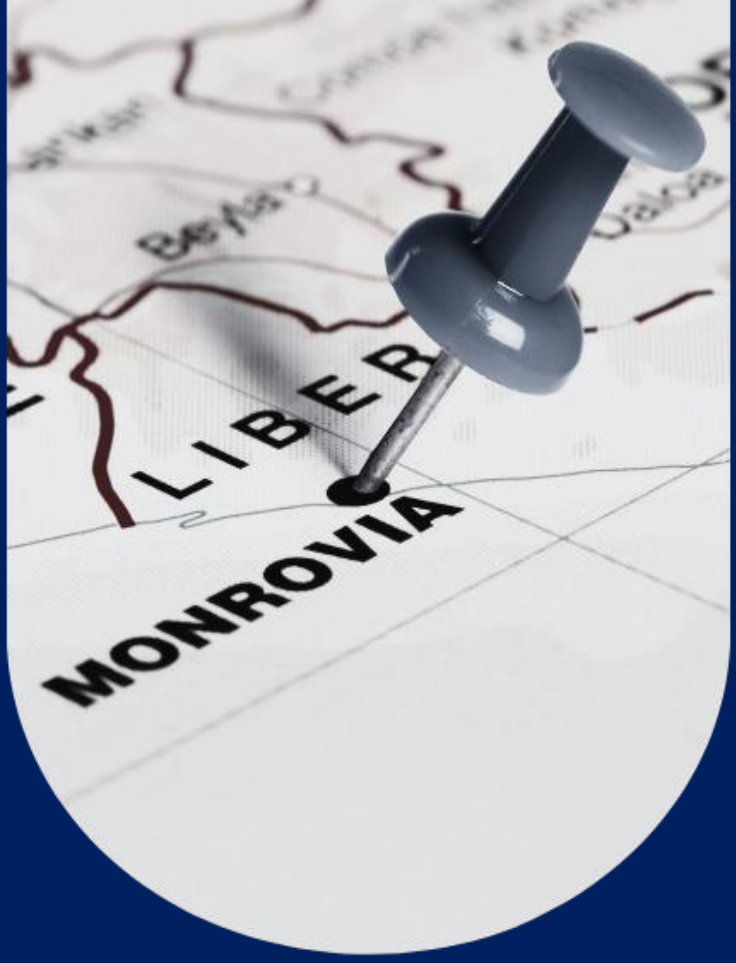

إعلان مونروفيا

2022

AFRICAN ORGANIZATION OF PUBLIC ACCOUNTS COMMITTEES (AFROPAC)

With Accountability, Transparency and Value for Money We Can Build Our Continent

عالن مؤتمر مونروفيا

17**عاقد في يومي نحن، المشاركون في مؤتمر المنظمة الفريقية للجان الحسابات العامة)مؤتمر آفروباك(الفتراضي الذي ، الذي استضافته جمهورية ليبيريا، نعلن ما يلي:**2022 مايو 18و

- بعد مرور عامين على تفشي وباء كورونا)كوفيد-19(، ما فتئت **عفريقيا تعيش حالة حرجة** مع تقهقرالنمو، وارتفاع في مستويات الفقر، وتواجه تحديات منهجية في مجالي الصحة والتعليم.
- مع بدء ننالق مرحلة النتعاش، انبرت **تحديات جديدة** تضخمت بفعل الحرب في أوكرانيا:نذ حدث ارتفاع سريع في أسعار المواد الغذائية والنفط والسمدة، وما نلى ذلك،والضارابات العالمية في السواق وسلسل التوريد، وارتفاع معدلت الفائدة.
- في خضم هذا الوضع، تتعرض المالية العامة لضغوط وهي بحاجة إلى التعافي أيضا - وفي نفس الوقت يعدالنفاق العام أمرا ملحا لتحقيق النتعاش القتصادي. وأصبحت السياسة المالية خاضعة **لعملية توازن صعبةللغاية** بين تعزيز الميزانية وتثبيتها والوفاء بالحتياجات الجتماعية والنمائية.

الهداف والمتطلبات

لمواجهة التحديات المقبلة، يجب على صانعي السياسات المالية في أفريقيا ضمان ما يلي:

- يتعين **عنفاق** الموال العامة **بكفاءة** وحكمة وبما يتماشى مع الولويات السياسية
- وينبغي **تعبئة الموارد المحلية** بشكل أكثر فعالية لتوليد نيرادات متنامية، دون نثقال كاهلالشركات والمواطنين
- **ومعالجة التهرب الضريبي والتهرب الضريبي** بشكل فعال، مع التركيز بشكل خاص على وقفالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا
- ومن الهمية بمكان رصد تاور **الدين العام** بعناية لضمان إبقائه في **حدود مستدامة** ومتوازنة، بما فيذلك القيام **بإدارة شاملة للمخاطر** مثل زيادة معدلت الفائدة أو تدهور أسعار الصرف.

وللوفاء بهذه المتالبات، من الضروري تعظيم الشفافية. حيث تحتاج الدول الفريقية نلى مايلي:

- وضع **ميزانيات** شاملة جيدة التنظيم ويمكن الوصول نليها

- وسن **قوانين ضريبية** واضحة وعادلة ومتسقة، يتم فرضها وتابيقها بشكل ل لبس فيهوبالكامل
- وتوضيح **الافاءات الضريبية** ومبرراتها ونتائجها

وإعداد **تقارير شاملة ودقيقة ان الدين العام،** بما في ذلك معلومات عن الدائنين وشروطهم.

المطالب واللتزامات

عند مخاطبة **الحكومات الفريقية**، يتوقع المشاركون من هذه الحكومات ما يلي:

- **مضاعفة جهودها لتعظيم فعالية النفاق العام** من أجل التعامل مع الحيز المالي المحدود،مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية والحتياجات الجتماعية التي من شأنها أن تدعم النمو المستدام
- وضمان **شفافية الميزانية،** مما يسمح للبرلمانات بمراقبة كفاءة الميزانية ودعم الحكومات في سعيها لتحقيقكفاءة الميزانية
- **تحسين أنظمتها الضريبية وإداراتها الضريبية** لضمان العدالة وزيادة اليرادات
- سد **الفجوات والثغرات** وإجراء مراجعة هامة لجميع العفاءات الضريبية للحد من **التدفقات المالية غيرالمشرواة**
- تكثيف **التعاون الفريقي في المنتدى الدولي المعني بالتدفق غير المشروع للموال،** بما في ذلك الجهودالمبذولة على مستوى التحاد الفريقي، لكي تتحدث أفريقيا بصوت واحد في المنتديات العالمية واتباع نهجمشترك ومتناسق
- تكثيف جهود **مكافحة غسل الموال** من خلل التشريعات القائمة على التقييمات المتعلقةبالمخاطر المحلية، والتنفيذ الموحد والمنسجم للقوانين المعمول بها، وتعزيز جهودوحدات الستخبارات المالية○ وتحسين **أنظمة التدقيق** وأنظمة الرقابة
- وإدارة محفظة ديونها بشكل استراتيجي ضمن إطار قانوني متسق، بما في ذلك إجراء **تحليل إلزاميللمخاطر**
- ومشاركة **التقارير الدورية المنتظمة حول الدين العام ووثائق الستراتيجية** مع البرلمانات لمناقشتهاوالمصادقة عليها.

وفي سياق مخاطبة **المجتمع العالمي،** يحث المشاركون حكومات القتصادات المتقدمة والوكالت الدولية على:

- الستجابة **لحتياجات البلدان الفريقية للتعافي** بعد الوباء والتي خضعت لضغط في ضوء التحدياتالجديدة ودعمها من أجل تغاية احتياجاتها التنموية
- ودعم **تحديث أنظمة الضرائب والميزانية** في الدول الفريقية

والتعاون الكامل مع الحكومات الفريقية في إطار مساعيها **لمكافحة التدفقات المالية غير المشرواة**، علىسبيل المثال في مجالت سوء التسعير التجاري أو استرداد الصول

- وتعزيز الجهود لترسيخ **الشفافية المالية** باعتبارها منفعة عامة عالمية من شأنها أن تحولدون زيادة نمو **التدفقات غير المشرواة** بشكل أكبر
- والمساهمة في تنظيم جهود **تخفيف ابء الديون** عن البلدان التي تعاني من ضائقة وتوحيدالجهود في هذا الصدد، ول سيما وضع اللمسات الخيرة على **الطار المشترك لمجموةالعشرين** كأداة عادلة وفعالة وشفافة لعادة هيكلة الديون في هذه البلدان
- ومساعدة البلدان الفريقية على تجنب الوصول إلى مستويات من الديون غير مستدامة من خلل تقديم **قروضميسرة أو منح** إلى البلدان التي ل تستطيع خلق الحيز المالي الذي تحتاجه دون المخاطرة بحدوث ضائقةمديونية
- ودعم البلدان الفريقية في تحسين قدراتها على **عدارة الديون**.

يشجع المشاركون منظمة أفروباك على التركيز على ثلثة مجالت:

)أ(في مجال **كفاءة الميزانية**:

- دعم أعضائها في تعزيز قدرتهم على ممارسة **رقابة شاملة الى الميزانيات**
- وتشجيع لجان الحسابات العامة على تشجيع الحكومات على **تقييم ومراقبة ورفع تقارير** عن فعاليةوكفاءة ننفاقها
- وتمكين لجان الحسابات العامة من المالبة بإيضاحات من السلات الحكومية بشأنكيفية ا**رتباط نفقاتها بأهداف السياسات والبرامج** ، وبأهداف التنمية المستدامة
- ومساعدة أعضائها في التعامل مع المنظمات غير الحكومية التي تراقب أداء المؤسسات الحكومية.

)ب(فيما يتعلق **بتعبئة اليرادات المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشرواة**، يتعين القيام بما يلي:

- دعم أعضائها في الشراف على **السياسة الضريبية** بشكل هادف وفي تعزيز الخاوات الكفيلةبتحسين وتحديث النظمة الضريبية، وتشجيع تنفيذ القوانين الضريبية، وتقوية السلاتالضريبية، علو ةة على زيادة اليرادات الضريبية
- وخلق الفرص لعضائها لتبادل الخطوات العملية التي تكفل **تجنب التدفقات المالية غير المشرواة وتتبعهاووقفها**، فيما يتعلق بالتهرب الضريبي، وتسعير التحويلت، وما إلى ذلك.

- وتشجيع لجان الحسابات العامة على حث السلات **الحكومية** على زيادة المعرفةبأشكال وأنماط التدفقات المالية غير المشروعة الكثر أهمية محلياة - والدخول في حوارفعال مع الحكومات بشأن الجراءات التي يجب اتخاذها وفقاة لذلك.

وتسهيل التعاون الوثيق بين **لجان الحسابات العامة والجهزة العليا للرقابة** المالية في بلدانهم منأجل مكافحة الفساد والحتيال الضريبي

- **ومساعدة لجان الحسابات العامة في التعامل مع وسائل العلم** بهدف زيادة

الوعي العام والفعالية في مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

)ج(فيما يتعلق **بسياسة الدين العام** وندارته، يتعين على منظمة آفروباك ما يلي:

- دعم أعضائها في حث الحكومات على **البلغ ان الدين العام** باريقة شاملة ومفصلة وشفافة
- وتمكين لجان الحسابات العامة من **مناقشة القضايا الستراتيجية مع الحكومات** فيما يتعلق بسياسة الديونوإدارتها
- ومساعدة لجان الحسابات العامة على العمل كجهات رقابية فعالة للحيلولة دون **ارتفاع مستويات الديونلمستويات غير مستدامة.**